

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة العنقاء للطاقة ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة العنقاء للطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة") الواردة على الصفحات من ٢ إلى ٤٧ والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للعام المنتهي بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تشمل على ملخص السياسات المحاسبية الهامة، والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأداءها المالي، وتدفقاتها النقدية للفترة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية، وبموجب تلك المعايير فإن مسؤولياتنا مبنية بشكل أوفى في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية". إننا مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولية بالإضافة إلى المتطلبات السلوكية في سلطنة عمان ذات الصلة بأعمال مراجعة القوائم المالية حيث استوفينا مسؤولياتنا السلوكية الأخرى طبقاً لتلك المتطلبات وقواعد مجلس معايير السلوك الدولية. وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا.

موضوعات هامة تتعلق بالمراجعة

الموضوعات الهامة المتعلقة بالمراجعة هي تلك الموضوعات التي تعتبر -في تقديرنا المهني- ذات أهمية قصوى أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناولنا تلك الموضوعات بشكل عام في سياق مراجعتنا للقوائم المالية وفي صياغة رأينا عليها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الموضوعات.

موضوع هام يتعلق بالمراجعة -تقييم المشتقات

يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ١٣، ٣، و ١٩ من القوائم المالية

تستخدم الشركة أدوات مالية مشتقة لتغطية مخاطر أسعار الفائدة على قروض الأجل والتدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للمعايير التي أقرها المجلس.

صفحة ٢ (أ)

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة العنقاء للطاقة ش.م.ع.ع (تابع)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية
موضوع هام يتعلق بالمراجعة -تقييم المشتقات (تابع)

كيف تناولنا الموضوع:

- إن قواعد محاسبة الأدوات المالية المشتقة معقدة وكذلك متطلبات محاسبة التحوط -بما في ذلك الوثائق -يمكن أن تكون معقدة. إن عدم التقيد بقواعد التوثيق وقواعد فعالية التحوط ومعايير الاحتمال يمكن أن تؤدي إلى تقلب (تناقض) بقوائم الدخل.
- لقد قمنا بدراسة طبيعة علاقات التحوط التي تم الدخول فيها وما إذا كانت هذه العلاقات تتماشى مع استراتيجية الخزينة للشركة. بالنسبة للمشتقات المتداولة في نهاية السنة، قمنا بتقييم اكتمالها ووجودها عبر الحصول على تأكيدات خارجية وقيمتها العادلة عبر القيام بحساباتنا المستقلة الخاصة.
- قمنا أيضاً بمراجعة ما إذا تم استيفاء وثائق محاسبة التحوط وقواعد الفعالية وما إذا كان يمكن تحقيق محاسبة التحوط. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملنا يفحص المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها على المشتقات، ولا سيما عند إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من الاحتياطيات إلى قوائم الدخل والتسويات على القيمة الدفترية للبند المتحوط له.
- كما قمنا بمراجعة مدى ملائمة الإفصاح عن الأدوات المالية ومحاسبة التحوط ذات الصلة من خلال مطابقة على القوائم المالية مع المستندات المؤيدة التي أعدتها الإدارة وضمن أن التصنيف يتفق مع المبادئ المحاسبية.

المعلومات الأخرى

تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على تقرير مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وتقرير تحليلات ومناقشات الإدارة.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدي أي رأي بشأن ضمانها.

أما بالنسبة لمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتعلق بقراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه، ومن خلال ذلك، فإننا نقوم بالتأكد مما إذا كانت المعلومات الأخرى متناسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها في سياق عملية المراجعة، وما إذا كانت تشوبها أي أخطاء جوهرية. فإذا تبين لنا على أساس العمل الذي قمنا به بأنه يوجد هناك أي أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإيراد ذلك في تقريرنا. غير أننا لم نجد شيئاً يجب التنويه إليه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقاً لمعايير التبليغ المالي الدولية و طبقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال و الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته، كما أنها مسؤولة عن الضوابط الرقابية الداخلية التي تراها ضرورية لتمكين من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

وخلال إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في أعمالها وعن الإفصاح، إن اقتضى الأمر، عن كافة المسائل المتعلقة باستمرارية الشركة واستخدام مبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو التوقف عن التشغيل، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

صفحة ٢ (ب)

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة العنقاء للطاقة ش.م.ع.ع (تابع)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية (تابع)

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية بمجملها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات المتضمن لرأينا حولها. إن التأكيد المعقول يعتبر تأكيداً عالي المستوى، ولكنه لا يعتبر ضماناً على أن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كفيلة دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. ويمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تعتبر جوهرية إذا كان يمكن التوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بوضع وتطبيق إجراءات المراجعة اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. وإن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو التحايل على إجراءات الرقابة الداخلية.
- الإطلاع على إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للكيان.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.
- التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، وتحديد ما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهرية فيم يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي الحسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مدقق الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فقد تؤدي أي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى أن تتوقف الشركة عن أعمالها كمُنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.

ونحن نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق -من ضمن أمور أخرى- بالنطاق والتوقيت المقرر للمراجعة ونتائج المراجعة الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية قد نتوصل إليها خلال مراجعتنا.

كما قمنا أيضاً بتزويد مسؤولي الحوكمة ببيان يفيد استجابتنا لمتطلبات السلوك ذات الصلة بخصوص الاستقلالية وأبلغناهم بكافة العلاقات والموضوعات الأخرى التي قد يُعتقد بدرجة معقولة أنها تؤثر على استقلاليّتنا وإجراءاتنا بحسب الأحوال .

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة العنقاء للطاقة ش.م.ع.ع (تابع)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية (تابع)

مسؤوليات مدقي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تابع)

ومن بين الموضوعات التي أبلغناها لمسؤولي الحوكمة، توجد موضوعات قمنا بتحديدنا لها من أهمية بالغة في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية وبالتالي فهي تشكل موضوعات رئيسية ظهرت أثناء أعمال المراجعة، حيث قمنا بادراج تلك الموضوعات في تقريرنا ما لم يحظر القانون أو اللوائح الإفصاح العام عنها أو في -ظروف نادرة للغاية عندما نرى ضرورة عدم التبليغ عن أحد الموضوعات في تقريرنا بسبب تداعيات سلبية متوقعة بدرجة معقولة تفوق الفائدة المرجوة للصالح العام جراء ذلك التبليغ.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نفيد أن القوائم المالية للشركة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ومن كافة النواحي الجوهرية مطابقة مع:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال.
- الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.

٢٦ فبراير ٢٠١٩

